

المحاضرة الثانية تعريف النقود

تعرف النقود على أنها " أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون"¹

كما تُعرف النقود في الوقت الحاضر بدلالة وظائفها؛ حيث يُقال: «إن النقود هي كل ما تفعله النقود»، فهي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون في الوفاء بالالتزامات، ويُستخدم كوسيط في التبادل، وكوحدة للحساب، ومخزن للقيم، وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة².

لقد قاوم هذا المفهوم التقليدي للنقد عبر العصور جميع التغيرات الشكلية التي طرأت على النقد وما زال يشكل حتى يومنا هذا المفهوم الأكثر قبولاً في التحليل الاقتصادي المعاصر. وتُحذر الإشارة إلى "أن معظم الجدل المتعلق بمفهوم النقد ينصرف إلى الأهمية الخاصة لكل من هذه الوظائف أكثر بكثير من التشكيك بأهمية ومرجعية التعاريف الوظيفية بحد ذاتها" فعلى الرغم من أن النقد بالمعنى الكامل يجب أن يقوم بأداء وظائفه الثلاث نلاحظ أن التحليل النقدي من خلال تعاقب مراحل تطور تياراته المختلفة ينجح إلى ترجيح واحدة أو أخرى من هذه الوظائف بحيث لا يرى إلاً من خلالها أثرًا للنقد في النشاط الاقتصادي³.

2.2 وظائف النقود

للقود وظائف مهمّة حركية وفنيّة في الاقتصادات الحديثة أهمّها:

1.2.2 النقود وسيط للتبادل

إن التطوّرات الاقتصادية المتلاحقة عبر الزمن ساعدت على اختراع النقود كوسيلة للمبادلة تقلّل الصّعوبات التي نجمت عن اقتصاد المقايضة، وتسهّل عملية التبادل التجاري. وتُعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الأساسية للنقود ومن أقدمها؛ حيث ساعدت على إحداث حركيّة تجارية أدّت إلى مزيد من التخصص، والانتقال من الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى الإنتاج من أجل البيع؛ لزيادة تراكم الثروة النقدية عبر

¹ سليمان بوفاسة "أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي" مرجع سبق ذكره، ص 12.

² عبد الحليم غربي " الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات (KIE Publications)، الإصدار الأول الكتروني، 2018، ص 14

³ موفق السيد حسن "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.

الزمن وإعادة تدويرها في الأنشطة الاستثمارية العديدة في المجتمع.

2.2.2 النقود مقياس للقيمة

النقود هي وسيلة للتعبير عن قيم السلع والخدمات التي يتم تداولها في الاقتصاد الوطني، فهي مقياس للقيمة يسهل عملية تداول السلع والخدمات، وتمكن من الموازنة بين قيمها وحسابها وتجميع تلك القيم وتقديرها. ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة لا بد أن تكون قيمتها ثابتة نسبياً؛ لأن التغير في قيمتها بشكل مستمر ومتواصل يجعلها مقياساً غير عادل للقيمة، فضلاً عن الاضطراب الذي يمكن أن يحدث في الاقتصاد الوطني نتيجة التغير الكبير في القدرة الشرائية للنقود؛ الأمر الذي يجعل السياسة النقدية الرشيدة تعمل دوماً على تثبيت النسبة لقيمة النقود لتحقيق الاستقرار النقدي وتعميق الثقة في العملة التي تعتبر رمزاً للسيادة وللحد من الازدواجية في المقياس لقيم السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، إذ كلما ازدادت الاضطرابات في العملة المحلية؛ اتسعت دائرة العملات الأجنبية في قياس قيم الأشياء المهمة، وتصبح العملة الوطنية منحصرة في قياس قيمة المعاملات البسيطة، بينما كلما تعلق الأمر بسلع وخدمات ذات قيم معتبرة تكون وسيلة القياس العملة الأجنبية ثم تحدّد على ضوءها عدد الوحدات بالعملة الوطنية المقابلة للعملة الأجنبية، وهذه من أهمّ الظواهر المترتبة عن تطوّر التبعية النقدية التي يجب أن تخفف منها السياسة النقدية الرشيدة؛

3.2.2 النقود مستودع للقيمة

ليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الحال، ولكن الذي يحدث عملياً أن الفرد ينفق جزءاً ويُدخّر جزءاً آخر ليقوم بالشراء في فترات لاحقة، وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما بقصد إنفاقها في فترات لاحقة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة مخزن للقيمة، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها، كما أنها تجنّب الفرد تكاليف التخزين والحراسة، فضلاً عن أن حفظ السلع لفترات طويلة قد يعرضها للتلف.

هذه الوظيفة الادخارية التي تطوّرت عبر الزمن بتطوّر أنواع وأشكال النقود من غير الممكن القيام بها في ظلّ اقتصاد المقايضة. وتميّز بين الوظيفة الادخارية للنقود والسلوك الاكتنازي لها؛ والذي يعتبر ظاهرة سلبية تدلّ على عدم قدرة النظام النقدي على تعبئة الموارد وتحفيز أصحابها على ادخارها وتوظيفها. وإدارة الوظيفة الادخارية تختلف حسب طبيعة المذهب الاقتصادي المتبع والنظام الاقتصادي المطبق، إذ تصبح النقود محلاً

للاتجار في ظلّ النُّظم الوضعيّة، بينما يختلف الأمر في المنهج البديل الذي يُبقّيها في حدود وظائفها الأساسيّة، كما له آلياته لإدارة الوظيفة الادّخاريّة والوظيفة الاستثماريّة؛ بحيث تنخفض درجة الاكتناز وتقلّ نهائيّاً مجالات الاستغلال الرّبوي المرتبطة بعملية الاتجار في النقود؛ والتي أدّت إلى مزيد من التطوّر الرّمزي للاقتصاد والاتّجاه إلى الاستثمارات الصّورية النّقدية غير الحقيقيّة على حساب الاستثمارات الإنتاجيّة والخدميّة الحقيقيّة في المجتمع.

4.2.2 النقود معيار للمدفوعات الآجلة

تؤدي النقود دوراً مهمّاً في تسوية المدفوعات الآجلة، وكلّما كانت النقود تتميّز بدرجة معتبرة من الاستقرار في قيمتها؛ تطوّرت حركيّة المدفوعات غير النّقدية التي تزيد من سرعة دوران السّلع والخدمات؛ ومن ثمّ حركية وغوّ النشاط الاقتصادي وتوسّعه، بينما الاضطراب في قيمتها يؤثّر في الصّفقات الآجلة غير النّقدية؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على ضعف معدّلات النمو الاقتصادي. إضافة إلى الوظائف الحركيّة للنقود؛ والتي من خلالها يتم التأثير في النشاط الاقتصادي حسباً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، والتأثير في قنوات توزيع الثروة والدّخل.

3.2 أشكال النقود

تتعدد أنواع النقود بتعدد وجهات النظر في أسس التقسيم، فقد ينظر إليها على أساس المادة المصنوعة منها، وقد ينظر إليها على أساس تطورها التاريخي، وقد تصنف حسب معيار الجهة المصدرة، أو حسب المعيار الجغرافي⁴.

1.3.2 معيار المادة المصنوعة منها النقود: تقسم النقود وفق هذا المعيار إلى

أ. **نقود معدنية:** تمّ الاهتمام إلى المعادن النفيسة لاستخدامها كنقود في عملية التبادل، وهذا نظراً لما تتمتع به هذه المعادن (الذهب، الفضة) من مميزات مهمة فهي: غير قابلة للتلف؛ لها قابلية التجزئة إلى قطع متماثلة تلائم حاجات التداول المختلفة؛ ندرتها النسبية وارتفاع ثمنها؛ سهولة نقلها.

وقد مرت النقود المعدنية بثلاث مراحل:

■ **النقود الموزونة:** كان يتم وزنها حسب القانون الروماني عند أي عقد أو معاملة (بيع، شراء)، وذلك بحضور شخصية بارزة تدعى حامل الميزان الذي كان يقوم بوزن المعدن النفيس، وهذا لإثبات شرعية المعاملات ومنع الغش، بحيث يعطى الكمية اللازمة للدائن لتسديد الدين.

⁴ أسامة كمال، عبد الغني حامد "النقود والبنوك"، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 30.

■ **النقود المعدودة (المحسوبة):** عبارة عن سبائك مقسمة الى قطع وأجزاء، كانت في البداية عبارة عن كريات معدنية وشكلها كان يتطلب معالجتها لان تكون على شكل قريصات أو شكل بيضوي، حتى يسهل حسابها وعدّها واستعمالها.

■ **النقود المسكوكة (الإلزامية):** في هذه المرحلة دعت الحاجة الى عملة صغيرة هي النقود المساعدة، تصنع عادة من معادن غير نفيسة كالبرونز فبعد أن كان التعامل بها اختياريا. أصبحت ملزمة للناس بقوة القانون، وتكون قيمتها الاسمية (المسجلة عليها) أعلى من قيمتها الحقيقية التبادلية.

ب. النقود الورقية:

تعود نشأة العملة الورقية (banknote) إلى عيوب النقود المعدنية بسبب ثقل حملها بكميات كبيرة من قبل التجار الذين يتنقلون من بلد إلى بلد ويحملون نقودهم الذهبية والفضية معهم فكانت عرضة للضياع والسرقة، فاستعاضوا عنها بوثائق خطية في شكل وصل أمانة أو في شكل ورق يتحصل عليها التجار تُثبت مقدار ملكيتهم يتعهد بموجبها الصيرافة بإعادة قيمتها من النقود المعدنية إلى أصحابها عند الطلب.

وكانت تلك الورقة يمكن دفعها للتاجر الذي تشتري منه البضاعة وهو بدوره يستطيع أن يتسلم المبلغ المثبت على هذه الورقة من الشخص المودع عنده مال التاجر المشتري ثم تطور استعمال هذه الأوراق فصار بالإمكان دفعها إلى أي بائع أو مشتري بشكل متداول ليكون المرجع النهائي في القبض هو المركز المودع فيه المال.

ومع قبول الأفراد لفكرة تظهير وصولات الإيداع، واتساع نطاق التجارة وزيادة حجم المبادلات تدخلت الدولة في تنظيم مهنة الصرافة في شكل مصرف أو بنك.

ويجمع الباحثون على أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157 تلاه بنك برشلونة عام 1401 ثم بنك رياتو banco della pizza di rialto عام 1587 بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام 1609 وهو النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملت اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 وبنك إنجلترا عام 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.

وقد مرت النقود الورقية في تطور أشكالها بنوعين من أنواع النقود:

■ **النقود الورقية النائية (نقود قابلة للتحويل):** تمثل النقود المعدنية من الذهب أو الفضة تمثيلاً كاملاً أي تغطية الإصدار النقدي بغطاء معدني تعادل قيمته 100 % من قيمة النقود الورقية لمواجهة طلبات تحويل الأفراد للأوراق النقدية إلى معدن نفيس (مسكوكة ذهبية)، فلا تصدر الدولة أية كمية منها إلا بعد إيداع رصيد كامل لها من الذهب أو الفضة، ولحامل هذه الأوراق النقدية النائية أن يحولها إلى ذهب أو فضة في الوقت الذي يريد دون قيود.

■ **النقود الورقية الوثيقة:** هنا تكون التغطية المعدنية جزئية، حيث يمثل الذهب والفضة جزءاً من الغطاء، والجزء الآخر يستند إلى ثقة المتعاملين فيها وانتمائهم إلى البنك الذي أصدرها، فبعض البنوك المركزية كانت تحتفظ باحتياطي ذهب يعادل 05 % من قيمة الأوراق المصدرة وبعضها كان يحتفظ بـ 05 % أو 50 % من قيمة هذه الأوراق.

■ **النقود الإلزامية (غير قابلة للتحويل):** مقابل تزايد كمية النقود الورقية المصدرة وتردد الأفراد في قبولها، ألزمت الدولة الأفراد التعامل بها⁵، هذا النوع من النقود تصدره الحكومة بدون احتياطي معدني وتفرض قبولها وقيمتها في التعامل بقوة القانون، وهي غير قابلة للصرف بالذهب أو الفضة، حيث تدخلت الدولة وأعفت بنوكها المركزية من تحويل أوراق البنوك إلى ذهب مع الغاء قابلية صرفها فجعلتها نقوداً إلزامية وهي التي يجري بها التعامل في الوقت الحاضر.

2.3.2 معيار أساس النقود: وينقسم إلى

أ. **نقود سلعية:** نظراً لعيوب المقايضة لجأ الأفراد إلى استخدام إحدى السلع الواسعة الانتشار كنقود تقوم بمهمة الوسيط في المبادلات وقد اختار كل مجتمع كوسيط في المبادلات أو كنقود تلك السلعة التي تنال فيه أهمية خاصة وتتمتع بقيمة عالية وتحوز على أكبر تقدير من كل أفرادها.

ب. **النقود الائتمانية (النقود المصرفية):** ويقصد بها نقود الودائع الأصلية والمشتقة التي تخلقها البنوك التجارية وتمثل ديوناً عليها. ولكن ليس للنقود المصرفية المشتقة كيان مادي ملموس وإنما تتمتع بقبول الأفراد التعامل بها بحكم الثقة التي اكتسبتها البنوك التجارية. ويطلق على هذا النوع من النقود عدة تسميات: النقود الكتابية؛ النقود الائتمانية؛ النقود الداخلية. وتعتبر النقود المصرفية أحدث أنواع النقود

⁵ العلواني عديلة "الميسر في الاقتصاد النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

التي ظهرت في العقود الماضية من القرن العشرين بسبب زيادة مستويات النشاط الاقتصادي وانتشار عادات التعامل المصرفي.

3.3.2 معيار التطور التاريخي:

- أ. نقود سلعية
 - ب. نقود معدنية
 - ج. نقود ورقية
 - د. نقود مصرفية
 - هـ. نقود الكترونية: أدى التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصالات، والتنامي المستمر لاستعمال الإنترنت، في تبادل المعلومات، وإتمام الصفقات للسلع والخدمات عن طريق ما يعرف بالتجارة الإلكترونية E.Commerce إلى زيادة أهمية بطاقات الائتمان لإنجاز هذه المعاملات، وتمثل النقود الإلكترونية E.Money في وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية ، يمكن عدها ونقلها على شبكات الإنترنت كوسيلة للدفع، وتتحدد قيمتها بما لدى المتعامل فيها من رصيد نقدي بالبنوك.
- ويقصد بالنقود الالكترونية أو النقود الرقمية أيضا الوسائل الالكترونية لتحويل من مكان الى مكان وفقا لنظام يسمى نظام تحويل الأموال الالكتروني. تعتبر النقود الالكترونية من أحدث أنواع النقود، وهي نقود غير ملموسة وليس لها كيان مادي محسوس، وانما هي وحدات الكترونية تخزن في مكان امن علة الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعمل ويعرف بالمحفظة الالكترونية حيث يسمح للعميل استخدام هذه المحفظة في عمليات البيع والشراء والتحويل من ناحية أخرى. وتعتبر البنوك وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين من أكثر الجهات استخداما لأساليب التحويل الالكتروني للنقود وبمثل الصراف الآلي (ATM) أحد وسائل الإيداع والسحب والتحويل للنقود الالكترونية⁶.

4.3.2 معيار الجهة المصدرة للنقود: يتم تقسيم النقود وفقا لهذا المعيار الى

- أ. نقود حكومية

⁶ محمد أحمد الافندي "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص ص 55-56

ب. نقود يصدرها البنك المركزي وتتألف من النقود القانونية الورقية الإلزامية وتسمى النقود الخارجية والنقود المعدنية المساعدة.

ج. نقود الودائع لدى البنوك التجارية وتسمى النقود الداخلية.

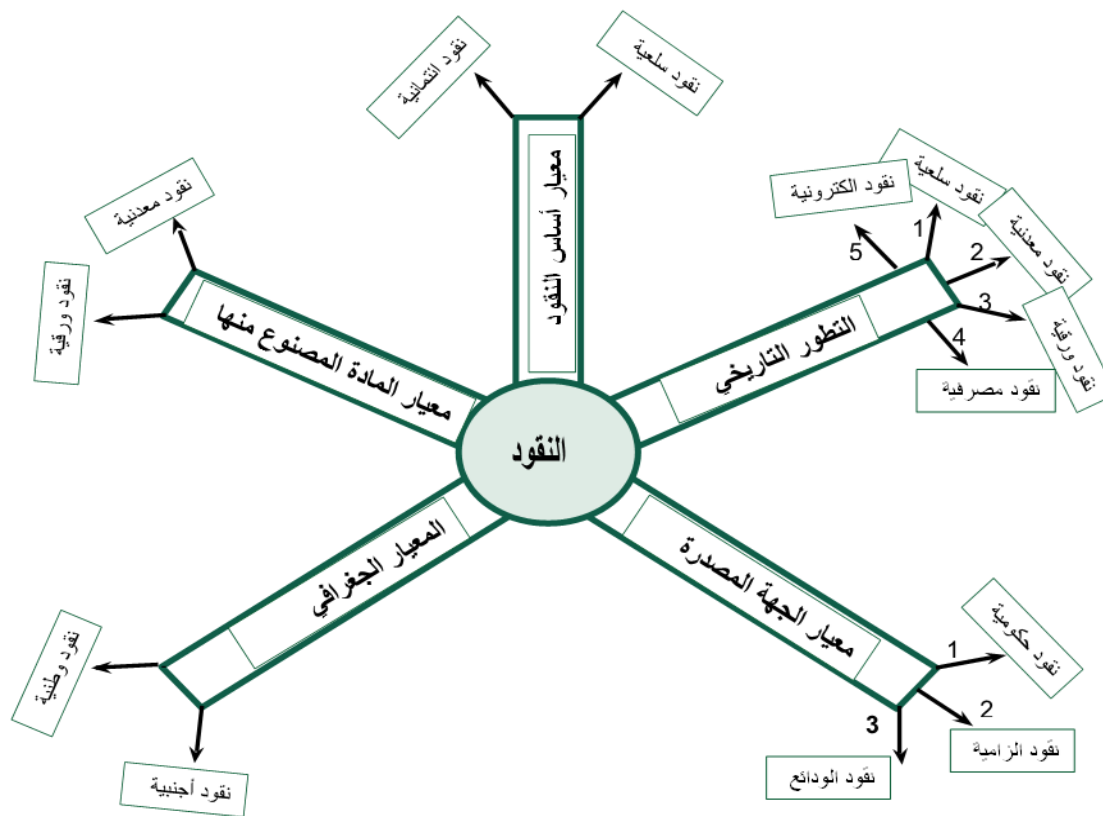
5.3.2 المعيار الجغرافي

أ. نقود وطنية

ب. نقود أجنبية

يمكن تلخيص أنواع النقود وفقا للمعايير التي تم ذكرها سابقا في الشكل الموالي:

الشكل (01): أنواع النقود وفقا للمعايير المختلفة



المصدر: عبد الحليم غربي " الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ص 17.

4.2 خصائص النقود

من أجل أن تؤدي النقود وظائفها المختلفة في الاقتصاد، ينبغي أن تتوفر فيها بعض الخصائص التي تؤدي من خلالها دورها، ومن بين هذه الخصائص:

أ. القبول العام لدى الأفراد:

أي أن يقبل المجتمع النقود قبولاً عاماً - وقد يتم هذا القبول استناداً إلى التقاليد والأعراف والعادات السائدة في المجتمع. ويتم الاستناد في هذا القبول على القيمة الذاتية للنقود كسلعة⁷.

ب. الندرة النسبية:

أي أن يكون عرض النقود أقل من الطلب عليها، لأن توفر النقود المطلق أي عرضها أكبر بكثير من الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

ج. القابلية للدوام مع الثبات النسبي في القيمة:

أي لا تتغير قيمة النقود بشكل سريع وحاد، أما خاصية القابلية للدوام فالمقصود بها أن وحدات النقود تصنع من مواد تتحمل كثرة تداولها من يد إلى أخرى مثل الذهب والفضة وهذا يرجع إلى خصائص خاصة بهما مثل المتانة والتجانس والتي لا تتوفر في معادن أخرى غير الذهب والفضة، أما الثبات المقصود هو الثبات النسبي وليس الثبات المطلق، وعليه ينبغي أن تكون قيمة النقود بعيدة عن تعرضها للتلف الشديد أو فقدان القيمة مع مرور الوقت لأنه إذا حدث ذلك يدفع الناس إلى عدم الاحتفاظ بالنقود.

د. القابلية للتجزئة مع تماثل الوحدات:

تختص النقود بقابليتها للتجزئة دون خسائر ودون تلف وتكون هذه الخاصية للنقود أنه يمكن استخدامها في جميع المعاملات خاصة المعاملات بسيطة القيمة. وتماثل الوحدات عندما تكون الوحدة من النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة، ويجب أن تكون هذه الوحدات متماثلة أي نفس الوزن ونفس الحجم لأنه في حالة عدم حدوث ذلك تفقد النقود خاصية تمتعها بالقبول العام لدى الأفراد، إذ سيرفض الأفراد قبول بعض الوحدات من النقود⁸.

⁷ فليح حسن خلف "النقود والبنوك"، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 29.

⁸ مدونة الاقتصاد بعيون الخبراء "وظائف النقود وخصائصها على الموقع https://iraq56.blogspot.com/2012/10/blog-post_2196.html ، تاريخ الاطلاع 2022-03-15

هـ. سهولة النقل والحمل: اذ حلت النقود القانونية محل النقود السلعية لأنها أسهل في حملها ونقلها.